مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي
دراسة تأصيلية مرجعية

سليمان بن عبد الله السعود

قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم
القصيم، المملكة العربية السعودية

الملخص

نال العقل منزلة كبرى عند المحدثين، فقد بذل النقاد وسعهم في إعماله وفي استثمار الدلائل العقلية في النقد الحديثي، وكان لهذا أثر بالغ في تجويد العملية النقدية.

ويبين هذا البحث خصائص ومدى مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين، ومنهجهم في استثمارها في الحكم على الرواة والمرويات، كما يُبرز مراعاة الدلائل العقلية في قانون الرواية وشروط قبول الخبر، ويُوضح تاريخ مراعاتها في النقد.

ويحلل البحث أثر مراعاة الدلائل العقلية واستنباط ضوابطها في النقد، وذلك من خلال استقراء أقوال النقاد وتصرفاتهم في مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي.

ويؤكد البحث أهمية دقة تطبيق الدلائل العقلية في النقد الحديثي عند النقاد، لأنهم العمدة في التطبيق، ويؤكد أن مخالفة أحد المتأخرين لما أجمع عليه النقاد يعزى لخطأ المجتهد في النظرية أو التطبيق.

ويوصي البحث بضرورة العناية بمنهج المحدثين في مراعاة الدلائل العقلية في النقد مع الحذر عند استخدامها.

الكلمات المفتاحية: التفكير النقدي، شروط قبول الخبر، قانون الرواية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فقد بذل النقاد جهودا فائقة في جمع السنة النبوية، وتمحيص الثابت من المنحول، وتوجوا ذلك برسم منهج نقدي مكتمل المعالم يتسم بالدقة والموضوعية لدى كافة العقلاء، بَيْد أن هذا المنهج لدقته، وقلة سالكيه من المتأخرين، ناله طعن حاد ممن لم يفهمه فأهدر قيمته، أو شكك لهوى في نفسه في جدواه وقدرته على صد سيل الأحاديث المصنوعة.

ويأتي هذا البحث موضحا لمعلم مهم من معالم منهج المحدثين النقدي، وميزة تفردوا بها، وهي مراعاتهم للدلائل والقرائن العقلية في جميع مراحل النقد الحديثي، وفي بناء قوانين الرواية التي بذلوا جهودا فائقة في تأسيسها، والتي كان لها أبلغ الأثر في إبراز نظريتهم النقدية القائمة على مراعاة مدارك العقول في جميع أحوال الرواية المتعددة؛ سواء كانت متعلقة بالسند، أو المتن، أو بهما معا.

الدراسات السابقة

كثرت جهود العلماء والباحثين قديما وحديثا في الانتصار للسنة النبوية ضد الشانئين عليها من خلال الردود العقلية، وبيان موافقة المعقول الصريح للمنقول الصحيح، وتوضيح جهود المحدثين في نقد المتون، ومناهجهم في التأليف بين مختلف الحديث، وتوضيح مشكله؛ وقد اتخذت هذه الجهود المباركة مسارين أساسيين:

المسار الأول: الذب عن السنة النبوية، والرد على الطاعنين عليها بزعم مخالفة بعض الأحاديث الصحيحة لبداهة العقول[1].

المسار الثاني: بيان جهود المحدثين في نقد المتن خاصة، ومن ذلك النقد المستند إلى العقل[2].

(1) وقد كتبت في هذا المسار كتب وبحوث عدة؛ انظر مثلا: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة. ومحمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين. ود. مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون. ود. محمد مصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه. ود. أكرم بن ضياء العمري، موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية. ود. خالد الدريس، العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية. ود. عبد الله الخطيب، الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين. وغيرها كثير.

(2) انظر مثلا: د. مسفر الدميني، مقاييس نقد متون السنة. ود. محمد الجوابي، جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف. ود. خالد الدريس، نقد المتن الحديثي. وغيرها.

ويأتي هذا البحث مكملا لهذين المسارين في بيان مراعاة المحدثين للدلائل والقرائن العقلية في جميع مراحل النقد الحديثي، وتوضيح نشأة مراعاتها في النقد الحديثي، وتحديد خصائصها، ومحاولة لاستقراء أثر مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين في أحكامهم النقدية، وأثرها أيضا في قوانين الرواية وشروط قبول الخبر التي بذلوا جهودا فائقة في ضبطها، ذلك أن مراعاة المحدثين للدلائل العقلية واعتبارها ليست مقصورة على نقد المتن فحسب، والمتمعن في شروط الحديث الصحيح لا يخفى عليه ذلك كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وعليه فمشكلة البحث تتمثل في مدى مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين، وسيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

- ما مفهوم «الدلائل العقلية» في النقد الحديثي؟
- متى نشأت مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين؟
- ما خصائص مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين؟
- ما ضوابط مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

1. إبراز مراعاة «الدلائل العقلية» في النقد عند المحدثين.
2. توضيح نشأة مراعاة «الدلائل العقلية» في النقد الحديثي.
3. تحديد خصائص مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين.
4. الكشف عن ضوابط مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء أقوال النقاد وتصرفاتهم في مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين في النقد الحديثي، واستنباط خصائص وضوابط مراعاتها في النقد عند المحدثين، وتحليل أثر مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي.

وخطة البحث تشمل: مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

- المقدمة: وفيها بيان أهداف البحث، ومشكلته، ومنهجه، وخطته.
- التمهيد: منزلة العقل عند المحدثين، وموقفهم من إعماله.
- المبحث الأول: تعريف «الدلائل العقلية» في اللغة، وفي الاصطلاح.
- المبحث الثاني: تاريخ مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين.
- المبحث الثالث: خصائص مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين.
- المبحث الرابع: أدوات مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين.
- المبحث الخامس: ضوابط مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي.
- المبحث السادس: أثر مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي.
- الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث، وتوصياته.

هذا والله المستعان، وعليه التكلان، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: منزلة العقل عند المحدثين، وموقفهم من إعماله

نال العقل منزلة كبرى في الإسلام؛ إذ هو مناط التكليف، يدرك به التكاليف الشرعية، ويتدبر به القرآن والسنة، وقد شرَّفه الله تعالى بأن جعل حفظه من الضرورات الخمس في الدين، وجاءت النصوص المستفيضة داعية إلى اتباع البرهان والحجة، ونبذ التعصب والهوى والخرافة – وكلها آفات تحرف العقل السليم عن مساره الذي خلق من أجله.

ولما كان العقل قاصرا عن معرفة المغيبات جاءت الشريعة بإعماله في المجالات المناسبة له.

والناظر في موقف العلماء والباحثين – بمختلف طوائفهم –من إعمال العقل يجدهم قد سلكوا مسالك مختلفة؛ يمكن القول بأنها تؤول إلى ثلاثة مسالك بارزة:

المسلك الأول: الإفراط والمجاوزة في إعمال العقل

وهذا الإفراط وصل ببعضهم إلى محاكمة الأحاديث الصحيحة لعقولهم المجردة، وردها

لمجرد مخالفتها للمعقول في نظرهم، وقد وقع في هذا المسلك فئام من المبتدعة قديما وحديثا، وسار على نهجهم كثير من المستشرقين وتلامذتهم[1].

والحق أنه ليس من المنهج العلمي أن يرد الحديث بمجرد العقل؛ إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، وليس لها حد، كما أن للعقل أغلاطا دقيقة وخفيَّة أشد من أغلاط الحواس الأخرى، فالأمر كما قال الشافعي «للعقل حد ينتهي إليه كما أن للبصر حدا ينتهي إليه»[2]، ويقول ابن تيمية: «فإن الرسول لا يخبر بما تحيله العقول وتنفيه، ولكن يخبر بما تعجز العقول عن معرفته، فيخبر بمحارات العقول لا بمحالات العقول»[3].

وينبغي أن يعلم أن العقل الذي كان حاصلا للصحابة ومن بعدهم من السلف هو العقل الفطري الذي لا التباس فيه، وهو الموافق للشريعة المطهرة، المعتصم بالكتاب والسنة، وهو العقل الذي اعتدَّت به الشرائع، وبنَتْ عليه التكليف، ودعت إليه، وحضت عليه، فيسلِّمون أنفسهم لخبر من يمتنع عليه الجهل والخطأ والكذب والتلبيس والتقصير في البيان، أما العقل المنحرف عن الفطرة وبدهيات العقول فهو مبني على الهوى والتخرص والمقاييس المتفاوتة بحيث يلتبس فيها الأمر ويشتبه، ويكثر الخطأ واللغط، ويطول النزاع والمناقضة والمعارضة، وهو النظر العقلي الذي جاء في الشرع التنفير عنه وعن أهله، ولا شك أن هذا من نتائج إكراه العقل على أن يخوض فيما لم يُحِط به علما.

كما أنه ليس من منهج النقد عند المحدثين معارضة الحديث بالعقل، وليس من مقاييسهم نقد متون السنة بالعقل المجرد، وإنما نقدهم ناشئ عن عقل حديثي مبني على ملكة نقدية؛ نتيجة للخبرة الواسعة والاطلاع الشامل على سنة المصطفىﷺ؛ وهذا لا يتوافر إلا لقلة من النقاد ممن أفنوا أعمارهم في طلب هذا العلم الشريف حتى تأهلوا في معرفة دقائقه وقرائنه وملابساته.

المسلك الثاني: التقصير في إعمال العقل

وقد كان من آثار هذا التقصير أن حدا ببعض العلماء والباحثين إلى تصحيح الأحاديث بمجرد ظواهر الأسانيد، دون التفات إلى عللها، واطراح ما يحتف بطرقها من الدلائل والقرائن العقلية الدالة على ضعفها، ولا شك أن إهدار هذه الدلائل والقرائن مباين لمنهج النقاد الكبار، وقد نعى ابن القيم على من صحح ظواهر الأسانيد ولم يفحص باطنها فقال: «ولا يعبأ الحفاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئا، ولا يرفعون به رأسا ألبتة؛ بل لا يعدل تصحيحه، ولا يدل على حسن الحديث؛ بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سنة رسول الله ﷺ ولا يعبأ أهل الحديث به شيئا، والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة، وقد أخبر في كتاب المدخل له أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم، هذا مع أن مستند تصحيحه ظاهر سنده وأن رواته ثقات ولهذا قال: صحيح الإسناد، وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته.

وألا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم، قالوا: وأما تصحيح ابن حزم له فما أجدره بظاهريته، وعدم التفاته إلى العلل والقرائن التي تمنع ثبوت الحديث، فتصحيحه للأحاديث المعلولة وإنكاره لنقلتها نظير إنكاره للمعاني والمناسبات والأقيسة التي يستوي فيها الأصل والفرع من كل وجه»[4].

المسلك الثالث: إعمال العقل في النقد الحديثي بضوابط معتبرة

وهذا مسلك النقاد الحذاق؛ فقد يحكم الناقد بنكارة الحديث، أو أنه خطأ، أو لا أصل له، مع ثقة رجاله.

يقول ابن تيمية: «والناس في هذا الباب طرفان: طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف، فيشك في صحة أحاديث أو في القطع بها؛ مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به، وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به،

(1) وقد تصدى لهم علماء وباحثون أجلاء، وفندوا شبهاتهم، وقد تقدم ذكر بعض المؤلفات آنفا.

(2) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه (ص 207).

(3) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (5/ 296) باختصار.

(4) ابن القيم، الفروسية (ص 245).

كلما وجد لفظا في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثا بإسناد ظاهره الصحة، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته؛ مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط، وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه صدق، وقد يقطع بذلك، فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب، ويقطع بذلك»[1].

وقد تميز المحدثون ببناء قانون عقلي متكامل لقبول الرواية متمثلا في الشروط الخمسة للحديث الصحيح، ولم يصل المحدثون إلى هذا القانون العقلي البديع إلا بعد خبرة طويلة وتلمس دقيق لأسباب وقوع الخلل في الرواة والمرويات، كما أن تطبيق هذه الشروط بدقة على الحديث المعين يخضع لعملية نقدية عقلية تتحقق من سلامة التطبيق في السند والمتن، وفحص ما يحتف بهما من قرائن، مع مقارنة طرق الحديث والمرويات الواردة في الباب، ولا شك أن هذا المنهج العقلي التفصيلي المنضبط هو أكمل المناهج العلمية وأعدلها وأدقها، وهو يفي بتمييز المقبول من المردود إن تم تطبيقه على الوجه الصحيح، وهو وسط بين طرفين فالرسل «جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه؛ لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم، اعتقدوها حقا وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم، وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث؛ تارة بعزل العقل عن محل ولايته، وتارة بمعارضة السنن به»[2].

المبحث الأول: تعريف «الدلائل العقلية» في اللغة، وفي الاصطلاح

الدلائل: جمع دلالة، بفتح الدال وكسرها، وهي الأمارة في الشيء، مصدر من الفعل دَلَّ، أي أرشد، والجمع: دلائل ودلالات[3].

وهي في الاصطلاح الأصولي: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيها إلى إثبات المدلول[4].

ويمكن القول إن المقصود بها في النقد الحديثي: مجموعة من البراهين والقرائن القائمة على النظر العقلي الحديثي لإثبات الخبر أو نفيه.

وهذه الدلائل تقتضيها العقول السليمة والفطر البشرية، وتنتظم تحتها قواعد كثيرة في النقد الحديثي، وهي دلائل عقلية متنوعة في باب ثبوت الخبر وعدمه، وباب التعاضد والتقوية، وباب المعارضة، مثل أن الأصل في الحديث عدم الثبوت، وأن الأصل في الرواة عدم العدالة والضبط حتى يثبتا، والأصل عدم الاتصال حتى يثبت، وهكذا.

ومثل أن الخبر يزداد قوة بتعدد طرقه وشواهده، فهذا أصل مهم يُسلم به العقل وتقتضيه الفطرة البشرية، وقد استخدمه النقاد بكثرة في باب التعاضد والتقوية بالشواهد والمتابعات، لتقوية الخبر أو الترجيح عند الاختلاف.

ومثل أن الأدلة الصحيحة لا تتعارض، كما قال ابن تيمية: «من المعلوم أن أخبار الصادقين وشهاداتهم وإثباتاتهم تتعاون وتتعاضد وتتناصر وتتساعد، لا تتناقض ولا تتعارض، وإن قدر أن أحدهم يغلط خطأ أو يكذب أحياناً، فلا بد أن يظهر خطؤه وكذبه، وهذا ما استقرأه الناس في أحاديث المحدثين للأحاديث النبوية، لا يعرف أن أحداً منهم غلط أو كذب، إلا وظهر لأهله صناعته كذبه أو خطؤه»[5]، فهذا أصل مهم يقتضيه العقل، وتندرج تحته قواعد وقرائن عديدة في باب التعارض ومقارنة المرويات.

وتحت هذه الدلائل قواعد وقرائن نقدية عديدة يمكن استنباطها من تصريحات النقاد وتطبيقاتهم.

وبهذا يتبين أن النقد الحديثي كما أن فيه جانبا نقليا من حيث استثمار الأخبار والأقوال المنقولة عن الرواة وأحوالهم، والاتصال والانقطاع وعلل الأحاديث في عملية النقد؛ فهو يحوي أيضا جانبا عقليا مهما، يتمثل في أمرين:

الأول: المناهج العقلية المستخدمة في النقد مثل الاستقراء والسبر والتحليل، والتي تستند إلى بيانات ومعلومات منقولة عن الرواة والمرويات.

الثاني: توظيف الدلائل والقرائن العقلية في نقد

(1) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (353/13).
(2) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (13/ 339).
(3) انظر مادة (د ل ل) في: ابن فارس، مقاييس اللغة (2/ 259)، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (28/ 498).
(4) انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ص 22).
(5) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (7/ 83).

المرويات، ومعارضتها بأنواع المعارضات المختلفة، وذلك من أجل التحرز عن وقوع الكذب والخطأ فيها، والتأكد من صحة نتائج الأدوات العقلية والنقلية المستخدمة، «فمما يستدل به على صدق الراوي وتثبته أن يروي أشياء يمكن تصديقه فيها، فيروي عمن يحتمل سنه إدراكهم، ويروي أحاديث مستقيمة المتون، ولا يعرف عنه رواية ما لا يقبله العقل»[1]، والناقد حال نقده يستثمر جميع الدلائل والقرائن النقلية والعقلية المتوفرة في نقده قدر الإمكان لتجويد عملية النقد، والتأكد من عدم تطرق الخلل والغلط إليها.

وينبغي التنبه إلى أن النظر العقلي المقصود في هذا البحث ليس هو النظر العقلي المجرد، فضلا عن أن يكون النظر العقلي الخاضع للهوى والتصورات الخاطئة؛ بل المقصود النظر العقلي المبني على الخبرة الواسعة والعناية التامة بسنة المصطفى ﷺ، وطول الممارسة للعلم، وكثرة التمرس في النقد؛ مع الاستحضار التام للمرويات وطرقها، والاطلاع الواسع على أحوال الرواة ومراتبهم؛ مما يُكسب الناظر دقة في الحكم، وملكة في النقد من خلال التتبع والمقارنة والاستقراء والتحليل والفهم الثاقب، وهو ما يمكن تسميته بالعقل «الحديثي».

فالعقل الحديثي: هو العقل المكتسب من الاطلاع الواسع على سنة المصطفى ﷺ، وطول الممارسة في نقد الرواة والمرويات.

يقول الخطيب: «المعرفة بالحديث ليست تلقينا، أشبه الأشياء بعلم الحديث: معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة؛ فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث؛ فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»[2]، وقد شرح ابن القيم هذا العقل الحديثي بقوله: «إنما يعلم ذلك من تَضَلَّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه»[3].

والعقل الحديثي هو القادر على القيام بعمليات الاستقراء والسبر والاعتبار والمقارنة والمعارضة، وهذا التفريق لا بد منه بين العقل المجرد؛ والعقل الحديثي الذي لا بد منه لمن انتدب لنقد المرويات الحديثية[4].

المبحث الثاني: تاريخ مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين

إن المتأمل في النقد الحديثي بعامة يظهر له أنه جاء استجابة للنصوص الداعية إلى التثبت والاحتياط في الأخبار كقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات:6). «وقد أخبر النبي ﷺ بأن في أمته ممن يجيء بعده كذابين، فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين، احتياطا للدين، وحفظا للشريعة من تلبيس الملحدين»[5].

فامتثل المحدثون لهذه النصوص الشرعية حماية لجناب السنة النبوية أن يُنسب إليها ما ليس منها، وإقامة للحجة على الناس إلى يوم الدين، ومن المعلوم بالضرورة من الدين أن السنة واجبة الاتباع على الناس كافة وهي حجة على العالمين؛ فكان من لوازم حجيتها أن تكون أصولها وقوانينها النقدية تعود إلى مشترك عقلي يُسلم بها جميع العقلاء عند التحاكم والاختلاف، «وبذلك يثبت الشرع يقينًا، فيسلِّمون أنفسهم لخبر من يمتنع عليه الجهل والخطأ والكذب والتلبيس والتقصير في البيان..، ومن حصل له اليقين بصحة الشرع جملة فقد حصل له اليقين بصدق جميع ما جاء به الشرع، وأنه لا يتطرق إليه اختلال ألبتة»[6].

وقد ارتبط النقد الحديثي بعلم الرواية

(1) اللاحم، الجرح والتعديل (ص 78).
(2) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 255). وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/ 351)، وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 847).
(3) ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص 44).
(4) انظر: الحكمي، آراء لبعض المعاصرين حول منهج المحدثين في النقد عرض ونقد (ص 103).
(5) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 35).
(6) المعلمي، مجموع آثار الشيخ المعلمي (11/ 2/ 358-364) باختصار.

منذ عصر الصحابة في القرن الأول الهجري، ولا سيما بعد وقوع الفتنة، وبزوغ البدع؛ يقول الإمام التابعي محمد بن سيرين (ت 110هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1].

وما زال النقد الحديثي يتطور حتى بلغ غايته واكتملت معالمه في العصر الذهبي للنقد الحديثي، وهو عصر كبار النقاد في القرن الثالث حتى منتصف القرن الرابع الهجري[2]، ممن جمعوا بين طول الرحلة في طلب الحديث وسعة الحفظ وجودة الفهم وملكة النقد للرواة والمرويات، ويمكن القول إن مراعاة الدلائل والقرائن العقلية كان مواكبا لنشأة النقد الحديثي في بداياته الأولى، إذ هي من صميم النقد الحديثي، ولم تكن منفصلة أو متأخرة عنه.

وقد قام النقاد الأوائل بوضع منهج نقدي يتسم بالدقة والتكامل والكفاءة بحيث يُسلِّم بمخرجاته جميع العقلاء، حتى صار نقدهم حجة على غيرهم، وهم المرجعية الوحيدة في نقد الرواة والمرويات بسبب تبنيهم لهذا المنهج النقدي الدقيق المتفق عليه، بالإضافة لمعرفتهم الدقيقة بالمعلومات الكافية عن الرواة والمرويات، التي لا يعمل هذا المنهج النقدي من دونها، فإعمال العقل في النقد الحديثي يستند إلى خبرة في الفن وملكة حديثية، وليس منه معارضة النصوص بعد ثبوتها بعقليات مجردة، فهذا لم يكن معروفا في صدر الإسلام؛ كما قال ابن تيمية: «ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدَّعون أن عندهم عقليات تعارض النصوص»[3].

والمتأمل لحال النقاد الأوائل يظهر له بجلاء أنهم أعملوا هذه الدلائل والقرائن العقلية في جميع مراحل الرواية؛ عند سماعهم للحديث، وعندما حدثوا به، وعندما حكموا على الرواة والمرويات، فالراوي يطلب منه أن يعقل ما سمع، وأن يعقل ما يحدث به عند التحديث، وتوثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه؛ بل لا بد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فإن وجدت موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، عرف حينئذ كونه ضابطا ثبتا، كما قال الشافعي: «ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه، تدل على الصدق والحفظ والغلط»[4].

ولا شك أن هذا الوعي المبكر بتمحيص السنة النبوية ممن عايشها ونقلها أسهم في ابتكار قانون نقدي حفظها من التحريف والتبديل، إذ تميز النقد في هذه الأمة أنه كان مقارنا للرواية، فلم يتأخر عنها كما حصل في الأمم الأخرى؛ عندما تأخر النقد لوثائقهم المنقولة إلى قرون متأخرة جدا، وحينها فقدوا كثيرا من الأدوات النقدية المساعدة في تمحيص الوقائع والحوادث المذكورة في الوثائق المنقولة «وذاك أنه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة؛ حتى لا يتهيأ أن يزاد في سنة من سنن رسول الله ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن؛ فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء»[5].

ولا يخفى أن النظر في أحاديث الرواة واستقامتها سابق عند النقاد على الحكم في الرواة وبيان مراتبهم، والحكم على الرجال ثمرة النظر في أحاديثهم[6]، وإنما عُرف هؤلاء الرواة بمروياتهم، فاضطر النقاد لمعرفتهم والبحث في أحوالهم، ورصد جميع ما يتعلق بهم مما يؤثر في الحكم على مروياتهم،

(1) مسلم، صحيح مسلم (1/ 15). وانظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 122)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 130)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (1/ 355).

(2) انظر: أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين (ص 23)، وأبو زهو، الحديث والمحدثون (ص 202)، والزهراني، تدوين السنة النبوية (ص 95 – 146).

(3) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (5/ 244).

(4) الشافعي، الرسالة (ص 383).

(5) ابن حبان، كتاب المجروحين (1/ 25).

(6) وللمزيد حول هذه المسألة، انظر: اللاحم، مقارنة المرويات (1/ 321 – 518).

فالسند إنما هو وسيلة لمعرفة حال المروي، فتوفرت بناء على ذلك معلومات دقيقة عن الرواة والمرويات ساعدت في تهيئة الأدوات النقدية لدى النقاد، فلا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ كما قال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج[1]، ولما قيل له: «من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي ﷺ: لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها، علمت أنه يكذب»[2]، يقول العلامة المعلمي: «مَنْ تتبَّع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل وجد كثيرًا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: حديث منكر، باطل، شبه الموضوع، موضوع، وكثيرًا ما يقولون في الراوي: يُحدِّث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث، ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب ألا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيرًا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر «موضوعات ابن الجوزي» وتدبر تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، ولكنه قلما يُصرح بذلك بل يكتفي غالبًا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل وما يُعَلُّ من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك مما يُنكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: منكر أو نحوه، أو الكلام في الراوي، أو التنبيه على خلل في السند كقولهم: فلان لم يلق فلانًا، لم يسمع منه، لم يذكر سماعًا، اضطرب فيه، لم يُتابع عليه، خالفه غيره، يُروى هذا موقوفًا وهو أصح، ونحو ذلك»[3].

ومراعاة هذه الدلائل والقرائن العقلية الحديثية يمكن ملاحظته من خلال أقوال النقاد، وتعليلاتهم، وأحكامهم النقدية، والتأمل في تصرفاتهم وتبويباتهم في مصنفاتهم، كما قال الإمام الشافعي «وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»[4]، وبوب الخطيب على ذلك: «باب وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث»[5]، وقد تكون هذه الدلائل والقرائن العقلية مصرحا بها، أو مستنبطة، وقد لا تظهر لغير المتخصصين في هذا الفن، فيستنكرونها، ومن هنا ظن هؤلاء أن النقاد لا يُراعون الأدلة العقلية في نقدهم، ولا يستثمرونها في أحكامهم على الرواة والمرويات، وهذا الظن الخاطئ كان قديما، بَيْد أنه استشرى في القرون المتأخرة مع استحكام الهوى والجهل وكثرة الطاعنين في السنة النبوية ظلما وبهتانا.

المبحث الثالث: خصائص مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين

لما كان المحدثون هم أصحاب هذا العلم وخبراؤه الذين اكتسبوا الملكة النقدية العالية التي كونت لديهم العقل الحديثي، وتميز منهجهم النقدي بالإبداع؛ فلم يكونوا عالة على غيرهم من الأمم حتى شهد لهم المنصفون من العقلاء بذلك[6]، وقد توفرت لديهم الأدوات المساعدة لتوظيف الأدلة والقرائن العقلية كما سيأتي بيانه – إن شاء الله تعالى – فقد تميزت مراعاة الدلائل العقلية لديهم بخصائص مهمة لا يشترك فيها معهم غيرهم؛ من أبرزها ما يلي:

أولا الدقة في التطبيق: فاستثمار الدلائل والقرائن العقلية في النقد الحديثي جاء نتيجة تتبع للمعلومات والجزئيات، يقول علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[7]، وقال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه»[8]، وقال: «اكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات كثيرة»[9]، وقد تميز النقاد بالرحلات الواسعة لجمع الروايات ومخالطة الرواة، والإتقان الدقيق لأحوال الرواة والمرويات

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 151)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 141).
(2) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص 316).
(3) المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة (ص 263).
(4) الشافعي، الرسالة (ص 398).
(5) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 429).
(6) انظر: رستم، مصطلح التاريخ (ص 12).
(7) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 212).
(8) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 212).
(9) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 212).

المتنوعة، مع مراعاة النقد التفصيلي والقرائن الدقيقة لكل رواية على حدة عند التطبيق، ساعدهم في ذلك خبرتهم الواسعة - في دقائق هذا العلم وخباياه - التي لا يشركهم فيها أحد غيرهم، يقول الحسن بن صالح: «كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه، حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه»[1]، فكان لذلك أبلغ الأثر في سلامة تطبيق هذه الدلائل.

ثانياً الشمول والتوازن: فالناقد ينظر إلى الدلائل والقرائن كلها عند التطبيق ويوازن بينها بعين الناقد البصير بلا تشدد أو تساهل بما يناسب كل رواية وما يحتف بها، بحيث لا يطغى في توظيفها بلا مبرر علمي، مما قد يؤدي إلى إهدار بعضها، أو الإفراط في أخرى، وهو يراعي طبيعة الخبر وأهميته، فكانوا يتشددون في أحاديث الأحكام، ويتجوزون في الفضائل ونحوها، وقد جاء عن غير واحد منهم: «إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد والرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا»[2]، كما أن الناقد يستثمر هذه الدلائل والقرائن في نقده الخارجي لظاهر السند، وأيضا في نقده الداخلي لاكتشاف العلل الدقيقة التي يمكن أن تكشف وقوع الخلل والغلط وأسبابه مما يقدح في صحة الرواية. وإذا استنكر الخبر قد يُعل بعلة يندر وقوعها، إذا دلت القرائن على ذلك «وقد تتوفر الأدلة على البطلان، مع أن الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به لم يتهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقا فاضلا، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أدخل عليه الحديث»[3].

ثالثاً الموضوعية والانضباط: لما كان الدافع والمحفز في النقد عند النقاد هو التقرب إلى الله وطلب ثواب الآخرة حفاظا على سنة المصطفىﷺ أن ينسب إليها ما ليس منها، وكان الخوف من الله سبحانه والورع يحدوانهم إلى التجرد والإنصاف في النقد فقد تميزت مراعاتهم للدلائل العقلية بالموضوعية والانضباط والاطراد بمعايير أخلاقية راقية، ولذا فالدلائل والقرائن العقلية الحديثية يمكن استخدامها والتحاكم لها في جميع الأخبار، وهي لا تضطرب ولا تختلف، وليست خاضعة لاختلاف الأفهام، أو العواطف والأهواء والمحاباة والتحيز، مما يقلل هامش الخطأ من جهة، ويضيق مساحة الاختلاف بين النقاد من جهة أخرى «وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثا بين البطلان إلا وجدت في سنده واحدا أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة»[4].

رابعاً التكامل بين النظرية والتطبيق: ذلك أن الدلائل والقرائن العقلية التي يستند عليها العقل الحديثي مستوحاة من المنهج النقدي التطبيقي للمحدثين، وقام بها أهل التخصص - وليست أجنبية عنه أو من مناهج نقدية خارجية - فهم الذين تولوا جمع السنة ونقدها ووضع القوانين والقرائن النقدية المناسبة لها، ولم يكن العقل بمعزل عن النقد في جميع مراحله؛ فكان النقاد على اختلاف طبقاتهم يراعون الدلائل العقلية عند التطبيق؛ مما يدل على أنها كانت حاضرة في أذهانهم عند النقد وإن كانت غير مدونة عندهم، حتى جاء من بعدهم فاستثمر هذه النصوص في وضع القوانين النقدية، كما قال أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، فقال له رجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثا لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها»[5].

خامساً الاتفاق في النتائج: لما كانت الدلائل العقلية التي ينطلق منها المحدثون في النقد متوافقا عليها في الجملة بين الخبراء والمتخصصين في هذا الفن، والأدوات المساعدة متوفرة لديهم؛ كانت النتائج

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 92). وانظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (2/ 664-732).
(2) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 133)، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 90). وانظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (18/ 65).
(3) المعلمي، مجموع آثار الشيخ المعلمي (25/ 250).
(4) المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة (ص 6).
(5) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث (ص 43).

متفقة أو متقاربة، وإن اختلفت عباراتهم حيال نقد رواية بعينها مع تباعد أقطارهم واختلاف أزمانهم، وقد ذكر ابن أبي حاتم مناظرة بين أبيه ورجل من جلة أصحاب الرأي حينما طالبه بالدليل على حكمه على الأحاديث، فأقنعه أبو حاتم بأن العالمين بهذا الفن متفقون في أحكامهم من غير مواطأة وإن اختلفت عباراتهم، وأنهم حكموا بعلم ومعرفة.. ثم قال ابن أبي حاتم: «تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[1].

وما يقع من الاختلاف في الحكم على بعض الأحاديث؛ فهذا له أسبابه الموضوعية التي تعود إلى خلل في التنظير أو تقصير في التطبيق، وأما ما يقع من الاختلاف والتعارض بين الأحاديث الصحيحة فقد سلك العلماء الحذاق مسالك عدة لحله، يقول الشافعي: «لم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة»[2]، ويقول ابن القيم: «فلا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة».

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخا للآخر، فهذا لا يوجد أصلا، والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع»[3].

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/ 351).
(2) الشافعي، الرسالة (ص 216).
(3) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد (4/ 137).

المبحث الرابع: أدوات مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين

من البدهي أن الدلائل والقرائن العقلية لا يمكن مراعاتها في المجال النقدي من غير أدوات مناسبة ووسائل مساعدة لا بد من توافرها لدى الناقد حتى يقوم بعمله بكفاءة وجودة عالية، وقد بذل المحدثون جهودا فائقة ومثمرة في توفير هذه الأدوات المساعدة للنقاد، ولأجل ذلك كان من المهم تأكيد أن استخدام الدلائل العقلية في النقد الحديثي ليس مباحا لكل أحد، فالخبراء في هذا الفن ممن امتلكوا هذه الأدوات هم المخولون – وحدهم – في استخدام الدلائل العقلية في النقد الحديثي، واختيار الأدوات المناسبة لذلك، وبحسب تفاوت النقاد في استخدام هذه الأدوات تكون دقة النقد وجودة نتائجه، وفي المقابل فإن غياب هذه الأدوات أو ضعفها له أثر كبير في تطرق الخلل وضعف المخرجات، وبحمد الله فقد نُقلت لنا كثير من النتائج والأحكام التي توصل لها هؤلاء النقاد الحذاق باستخدامهم لهذه الأدوات.

والمتأمل في تطبيقاتهم المطردة في مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي يظهر له أن من أهم هذه الأدوات التي استخدمها هؤلاء النقاد للوفاء بمتطلبات استثمارها في النقد، وساعدت في دقة مراعاتها وجودة النتائج ما يلي:

أولاً: تتبع المعلومات الدقيقة الكافية مما يتيح صحة الاستقراء

بذل المحدثون جهودا جبارة في جمع السنة النبوية، وتتبع تفاصيل أحوال الرواة والمرويات لاستثمارها في عملية الاستقراء الدقيق، ومن المعلوم أن الاستقراء منهج علمي دقيق للوصول إلى النتائج الصحيحة، لكنه لا يقوم بعمله إلا بعد توفر المعلومات الكافية، وقد قام النقاد الأوائل بأعظم وأهم استقراء عُرف في التاريخ، وذلك عندما قاموا برصد وسبر جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالرواة والمرويات التي مكنت من عمل الاستقراء وإعمال القوانين النقدية، ليس هذا فحسب؛ بل إنهم كانوا يحفظون ويستحضرون هذه المعلومات الدقيقة في عملية الاستقراء حال النقد، ولذا كان مما يزيد في أهلية الناقد وتميزه عندهم كثرة حفظه واستحضاره للمرويات

وتواريخ النقلة وأحوالهم؛ لأن ذلك سيؤثر بشكل إيجابي على استقرائه وكفاءة أحكامه النقدية بعد ذلك.

وهذا الاستقراء التام أو الكافي عند الحكم على الحديث أو فهمه يغيب عن كثير ممن تسوروا أسوار النقد الحديثي، وبالتالي فإن توظيفهم للدلائل العقلية - بمعزل عن تطبيقات النقاد ومن غير مراعاة لأحكامهم النقدية - يفتقر إلى الأدوات الصحيحة؛ فيكون ناقصا أو عديم الجدوى[1].

ثانياً: كشف التفرد

إن المتأمل في مسيرة النقد الحديثي يتبين له بجلاء أن كشف التفرد ومعرفة صفته من أهم الأدوات المساعدة في مراعاة الدلائل العقلية عند الحكم على الرواية والراوي المتفرد، ولذا اهتم النقاد بهذه المسألة وأولوها عناية تامة لما يترتب عليها من الآثار على الراوي والمروي، وجمعوا الأحاديث التي وقع فيها التفرد، ونصوا عليها في مؤلفاتهم، بل رصدوا أعدادها كما قال الإمام مسلم: «وللزهري نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد»[2].

وقد حرصوا في رحلاتهم على انتقاء وانتخاب هذه الغرائب، وصنفوا فيها المصنفات والأجزاء بعناوين متنوعة كالفوائد والغرائب والأفراد، وبينوا أثر التفرد في الحكم على الراوي المتفرد، وساقوا نماذج من الأحاديث التي تفرد بها في تراجمهم، وابتكروا أنواعا من علوم الحديث لمعرفة المشهور من الغريب وضبط مخارج الحديث، ومعرفة ما تفرد به راو أو أهل بلد من البلدان، ومما يجدر التذكير به أن كشف التفرد يحتاج إلى تتبع واسع وملكة نقدية، ولذا لا يقوم به إلا النقاد الحذاق، ولا شك أن التفرد بالرواية مظنة العلة والخطأ والوهم، من هنا شدد النقاد في قبول الروايات الأفراد والغرائب، ولا سيما في الأصول الشرعية أو الأمور التي تعم بها البلوى، وكان من المتحتم عندهم الفحص في حال المنفرد؛ هل يُحتمل منه التفرد أم لا؟ وفي أي طبقة وقع التفرد؟ ولماذا تفرد بها؟ وهل يُغرب كثيرا؟ وأين بقية أقرانه عن سماع هذه الرواية؟

ولذا كان من الدلائل العقلية المهمة أن المتفرد بأصل لا يحتمل منه التفرد به فإنه لا يُقبل[3].

ثالثاً: تحرير الألفاظ وضبط المتون

لا شك أن الألفاظ هي قوالب المعاني، ولاختلاف ألفاظ متن الحديث أثر بالغ في فقه الحديث وفهم معناه، ومن هنا اشترط المحدثون في الراوي أن يؤدي الحديث كما سمع؛ إما بلفظه - وهذا أولى - أو بمعناه بشرط ألا يُحيل المعنى، ومقتضى هذا الشرط أن يكون عاقلا للمعنى، عالما بما يحيل اللفظ، بل اشترط بعضهم أن يكون الراوي فقيها، ولهم مباحث مهمة في علوم الحديث في أبواب الرواية بالمعنى والاختصار وتقطيع الحديث وغيرها، ومن مآثر كبار المحدثين حرصهم التام على ضبط ألفاظ المتون وتحريرها، والفهم الدقيق للفروق بينها وأصح ألفاظها، مما مكنهم من كشف الزيادات في المتون أو نقصانها، «حتى لا يتهيأ أن يزاد في سنة من سنن رسول الله ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن؛ فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء بما شاء»[4]، ولسعة علمهم بالمتون كانوا يحكمون أحكاما كلية من مثل «لا يصح في هذا الباب حديث»، أو «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب»، وهي أحكام لا يقوم بها إلا الحذاق في هذا العلم.

رابعاً: المقارنة بين المرويات والموازنة بين الرواة

إن منهج المقارنة والموازنة منهج عقلي يعتمد على التحليل الدقيق للروايات وتصنيفها، ومن ثم عقد المقارنات بينها لمعرفة أوجه الاتفاق

(1) أود التنبيه في هذه النقطة على أن الاستقراء منهج بحث علمي ينبغي أن يكون كافيا حتى تكون نتائجه الصحيحة، وهو ما قام به النقاد الأوائل؛ بيد أن بعض الدراسات البحثية والأطروحات الأكاديمية المعاصرة، حاولت تطبيق هذا المنهج لكن من غير توفر البيانات والمعلومات الكافية فكانت نتائجها قاصرة أو مضللة للأسف، وربما باينت النتائج التي توصل لها النقاد الأوائل، إذ لم يكن لها دليل إلا مجرد الاستقراء الناقص، وقد ترتب على ذلك إطلاق أحكام كلية في الرواة وقضايا النقد ومناهج الأئمة وغيرها، بناء على معلومات ناقصة، وقد تكون انتقائية لوجود تحيزات ونتائج مسبقة لدى الباحث حول موضوع البحث، مما كان له أثر بالغ في توجيه مسار نتيجة البحث العلمي.

(2) مسلم، صحيح مسلم (3/ 1268).

(3) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (2/ 630-655)، وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 687).

(4) ابن حبان، كتاب المجروحين (1/ 25).

والاختلاف بينها، وتمييز الزيادات والأوهام، وتحرير الألفاظ وضبط المعاني، ومراعاة الدلائل والقرائن العقلية، والحكم على الرواة وتحرير مراتبهم، وتمييز الراوي المتقن لكتابه أو المتساهل، «فبجمع الروايات ومقابلة بعضها على بعض، يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ»[1]، ولذا قال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث، فاضرب بعضه ببعض»[2]، ومن البدهي أن المقارنة بين المرويات تحتاج إلى عدد كاف من المعلومات، واطلاع واسع على كتب الرواة وأصولهم وفحصها للتأكد من صحتها، وقد ساعدهم تتبعهم الدقيق للروايات في عقد المقارنة الدقيقة بين المرويات والموازنة الشاملة بين الرواة «إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح؛ إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه من الخلاف»[3]، ولا ينقضي عجب الباحث حينما يجد أن النقاد على تنوع بلدانهم واختلاف طبقاتهم قد وصلوا لنتيجة واحدة في المعنى وإن اختلفت العبارات والتفاصيل، لكن هذا العجب يزول حينما يتعرف منهج نقدهم، وأنه منهج واحد يسير على منوال موحد في أصوله ومبادئه ومعاييره النقدية، فلا غرو إن اتفقت النتائج عندهم.

خامساً: النظر في ملابسات الرواية والقرائن المحتفة بها

لملابسات الرواية ودقائقها والقرائن المحتفة بها أثر بالغ في توجيه سير النقد نحو النتيجة الصحيحة، وينبغي أن يحرص الباحث على تتبعها، وإهمال شيء منها قد يغير نتيجة البحث كله.

وقد كان من مآثر الرواة وفضائلهم أنهم نقلوا هذه الملابسات والقرائن في كثير من الروايات، مما كشف مكامن الخلل وأسباب تطرق الخطأ، إذ ربما حدث الراوي من حفظه فأخطأ، وقد لا يوجد الحديث في كتاب الراوي أصلا، وقد يكون الراوي توهم سماعه، أو دخل عليه حديث في حديث، ولا ريب أن هذه الملابسات والقرائن تساعد الباحث في توجيه دفة البحث نحو الوجهة الصحيحة.

ولا يخفى أن هذه الأدوات لمراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي أبدعها النقاد الأوائل في نقد الأخبار، وهي في أصلها تستند على عمليات عقلية كالمقارنة والتحليل والاستقراء والاستنباط وغيرها، إلا أن مادتها هي البيانات والمعلومات الدقيقة عن الرواة والمرويات، وهذه المعلومات كانت متيسرة للنقاد الأوائل في عصر الرواية بدقة عالية، لمعايشتهم الرواة والشيوخ، ومعاينتهم الواقع الحقيقي للرواية، وكانوا يستخدمونها بكفاءة عالية، فكان من المنطقي أن من بعدهم ممن فقد بعض هذه الأدوات المؤثرة في عملية النقد ألا يتمكن من استخدامها بنفس الكفاءة والدقة، لذا فإن من المهم تأكيد أن المنهج العلمي يقتضي من الباحث أن يتأنى عند استخدام هذه الأدوات حتى لا يعدل عن منهجهم أو يخالفهم فيما توصلوا إليه من نتائج «فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه»[4]، ذلك أن مخالفتهم في النتائج دليل على توظيف خاطئ للأدلة والقرائن العقلية المبنية على هذه الأدوات الدقيقة.

المبحث الخامس: ضوابط مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين

لا شك أن أهل كل فن أعلم به، ولا يسع غيرهم إلا التسليم لهم، ومن هنا فإن طريقة مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي تخضع لتطبيقات أصحاب هذه الصناعة وتصرفاتهم المطردة، ولا سبيل لذلك إلا بمراعاة ضوابط مهمة أبرزها ما يلي:

الأول: أن تكون الدلائل والقرائن العقلية في النقد الحديثي مستمدة من منهج المحدثين، وليست أجنبية عنه، فلا يمكن قبولها من مناهج مباينة له، إذ إن لكل علم من العلوم أدواته النقدية المناسبة له، والناقد عليه أن يراعي طبيعة العلم وتطبيقات الخبراء فيه، كما قال الإمام مسلم: «اعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث

(1) مسلم، التمييز (ص 162).
(2) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 295).
(3) ابن حبان، كتاب المجروحين (1/ 4).
(4) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 711).

خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم»[1]، وقال ابن تيمية: «وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ، ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإليهم المرجع في هذا الباب، لا إلى من هو أجنبي عن معرفته، ليس له معرفة بذلك»[2].

الثاني: أن الدلائل والقرائن العقلية متعددة، وبعضها أقوى من بعض، فبينها تفاوت نسبي من حيث القوة والضعف، وقد تكون ظاهرة أو خفية، كما أن الحديث الواحد قد يحتف به أكثر من قرينة، وكلما تعاضدت الأدلة والقرائن وكثرت كان الأخذ بها أقوى، والترجيح بها لا يكاد يخطئ، فالعقل يقضي مثلا بأن تعدد المتابعات والشواهد مظنة ثبوت الخبر؛ كما أن التفرد مظنة الخطأ والوهم، لكن على الباحث أن يكون حذرا عند التطبيق، ويراعي طبيعة كل رواية على حدة، وبحسب التفاضل في التطبيق ودقته؛ يتفاضل الباحثون.

الثالث: ينبغي على الباحث أن يراعي كيفية استخدام النقاد للدلائل العقلية في النقد الحديثي، فهم العمدة في التطبيق، ولا شك أن مخالفة الباحث لما توصل له النقاد كاف في بيان خطئه إما في النظرية أو التطبيق، فالدلائل والقرائن العقلية لا يكفي لتطبيقها مجرد معرفتها؛ بل لا بد من معرفة كيفية استخدامها، والأدوات المساعدة في ذلك، ومتى يشدد فيها أو يتسامح، ونوع الخبر ودرجة أهميته، فمن ذلك أن إمكانية وقوع الخطأ والسهو من البشر عموما من الأمور البدهية في العقل، لا يستثنى من ذلك الرواة الثقات؛ إذ ليس من شرط الثقة ألا يُخطئ أبدا، فالرواة غير معصومين من الخطأ والغلط، وفي المقابل فإنه إذا كان النقص والخطأ من طبيعة البشر فإن هذا الخطأ – إن لم يكثر أو يفحش – لا يزيل الثقة عن مرتبته بعد أن ثبتت له هذه المرتبة.

الرابع: أن الدلائل والقرائن العقلية كلما كانت أقرب مَدركا وأسهل تناولا وأظهر في العقول؛ كانت أكثر شيوعا في التطبيق وأجدر بأن يؤخذ بها، ومن ذلك أن الخبر إذا لم يظهر إلا بعد عصر الرواية فهذه من الدلائل العقلية على ضعفه، وكونه ليس محفوظا، فهو كذب أو خطأ من أحد رواته، وإلا فأين غاب عن المحدثين في هذه القرون الذهبية للسنة النبوية مع كثرة رحلاتهم وحرصهم على تتبع الأحاديث حتى الغرائب منها؟! فهذا مما يستحيل في العادة ولا تقبله العقول السليمة «فإن النصوص معلومة محفوظة، والأمة مأمورة بتتبعها واتباعها»[3]، وبهذا يتبين أن «الخبر إذا روي في زمان قد استقرت فيه الأخبار، فإذا فتش عنه فلم يوجد في بطون الكتب، ولا في صدور الرجال علم بطلانه»[4].

الخامس: أن استخدام الدلائل العقلية في النقد لا يصح إلا بعد توافر المعلومات الصحيحة الدقيقة، فجمع المعلومات والبيانات الدقيقة عن رجال الإسناد، وجمع الطرق وبيان الاختلاف وما ورد في الباب، ومعرفة ملابسات الرواية وما يحتف بها أمر في غاية الأهمية حتى يتم استثمار الدلائل العقلية في النقد على الوجه الصحيح، وبهذا تميز النقاد الأوائل عندما استحضروا هذه المعلومات الدقيقة، خلافا لمن قفز إلى توظيف هذه القرائن وهو يفتقر إلى كل ما سبق.

السادس: أن النقاد بذلوا وسعهم في استثمار الدلائل العقلية في النقد الحديثي، وهم كانوا في عصر الرواية، وقد خالطوا الرواة وشافهوهم وفحصوا أصولهم وكتبهم، واطلعوا على ملابسات الرواية، وعايشوا الواقع الحقيقي لها، وعرفوا تفاصيلها ودقائقها، وعليه فإن العقل السليم ومنهج البحث العلمي يقتضي متابعة هؤلاء الخبراء العالمين ببواطن العلم وخفاياه، وعلى من بعدهم التسليم لهم، وعدم الاعتراض عليهم أو إهدار أحكامهم؛ لأنهم أعلم بالتفاصيل وأقرب لواقع الرواية، وأقدر على الحكم عليها، فكان من المحال أن يضيع أصل من أصول السنة النبوية، أو أن يتواطأ الرواة على كتمان ما يحتاجه المسلمون في عباداتهم وشعائرهم، «إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته؛ لجريان ذلك

(5) مسلم، التمييز (ص 218).
(1) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (7/ 32).
(2) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (19/ 267).
(3) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 847).

في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل»[1]، وكما أنه يمتنع بمقتضى العقل تواطؤهم على الكذب؛ فكذلك يمتنع تواطؤهم على الكتمان، وكما أن الفطر فيها مانع من الكذب، ففيها داع إلى الإظهار والبيان[2].

السابع: أن مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي يحتاج إلى قدرة عالية على المقارنة والتحليل والنقد والاستنباط، وعلى الباحث التوقي والحذر عند مراعاتها حتى يصل إلى نتيجة صحيحة، وحتى يقوم بعمله بجودة عالية، ومع طول الممارسة والتأني في البحث فإن الباحث يكتسب خبرة ودقة في كيفية مراعاتها «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم وقوة بحثهم، وصحة نظرهم وتقدمهم؛ بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه»[3]، وهذا ما دعا ابن تيمية للقول: «ولهذا كان أهل العلم بالحديث لهم علوم ضرورية بأقوال الرسول ومقاصده، لا يشركهم فيها إلا من شركهم في أسبابها»[4].

المبحث السادس: أثر مراعاة الدلائل العقلية في النقد الحديثي

كان لمراعاة المحدثين الدلائل العقلية في النقد الحديثي أثر بالغ في تجويد العملية النقدية، فالناظر في مختلف تطبيقات المحدثين يظهر له بجلاء اهتمام المحدثين بالدلائل العقلية ومراعاتهم لها في أمرين: الأول: الجانب التطبيقي، والثاني: قانون الرواية المتمثل في شروط الحديث الصحيح.

فأما الجانب التطبيقي فيظهر من خلال استعراض كلام النقاد على الرواة والمرويات، حيث استثمروا جميع الدلائل في تمحيص الأخبار وفحصها، فتارة ينقدون الخبر بمخالفته للواقع التاريخي الثابت بما يتعذر معه قبوله في العقول السليمة، وتارة بأن العلماء بأجمعهم تنكبوا هذا الخبر وقالوا بخلافه، ولو كان محفوظا لم يذهب عن جميعهم، وتارة بمخالفته للمشهور المستفيض في السنة، وأمثلته متكاثرة كما يتضح في النصوص التالية: فمن ذلك ما قاله البخاري: «روى حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة؛ أن معاوية لما خطب على المنبر؛ فقام رجل فقال: قال ورفعه: (إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه). وقال آخر: (اكتبوا إلى عمر فكتبوا، فإذا عمر قد قتل)، وهذا مرسل؛ لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام.. قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينا، وقد أدرك أصحاب النبي ﷺ معاوية أميرا في زمان عمر، وبعد ذلك عشر سنين؛ فلم يقم إليه أحد فيقتله، وهذا مما يدل على هذه الأحاديث أن ليس لها أصول، ولا يثبت عن النبي ﷺ خبره على هذا النحو في أحد من أصحاب النبي ﷺ، إنما يقوله أهل الضعف بعضهم في بعض»[5].

فقد أشار البخاري إلى ما في هذا الحديث من العلل، ومخالفة قانون الرواية في عدم الاتصال، وأنه ليس له أصل عن النبي ﷺ، وقد أدرك أصحاب النبي ﷺ معاوية أميرا في زمان عمر، وبعد ذلك عشر سنين؛ فلم يقم إليه أحد فيقتله، وأما من روى هذا الحديث من المحدثين فإنما رواه على وجه التعجب.

وقد ذكر الإمام مسلم مثالا على «رواية فاسدة بلا عاضد لها في شيء من الروايات عن رسول الله ﷺ، واتفق العلماء على القول بخلافها»، ثم ذكر الأخبار عن رسول الله ﷺ بخلاف هذه الرواية، ثم عن الصحابة والتابعين من بعد، ثم قال: «فقد تواطأت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء الأمصار أن إدراك الحج هو أن يطأ المرء عرفات مع الناس، أو بعد ذلك إلى قرب الصبح من ليلة الفجر، فإن أدركه الصبح ولما يدخل عرفات قبل ذلك، فقد فاته الحج، ولا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، ودل بما ذكرنا من تواطؤ الأخبار واتفاق العلماء على ما وصفنا أن رواية ابن إسحاق التي رواها فجعل إدراك الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس رواية ساقطة، وحديث مطرح؛ إذ لو كان محفوظا وقولا مقبولا يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم»[6].

ومن ذلك أن مسلما أعل ما روي عن ابن عمر

(4) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (4/ 3).
(1) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (7/ 76).
(2) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 726).
(3) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (7/ 172).

(4) البخاري، التاريخ الأوسط (1/ 135).
(5) مسلم، التمييز (ص 201).

رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل الفجر، والركعتين بعد المغرب: ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾، و﴿ قل هو الله أحد ﴾، وقال مسلم: «وهذا الخبر وهم عن ابن عمر، والدليل على ذلك الروايات الثابتة عن ابن عمر أنه ذكر ما حفظ عن النبي ﷺ من تطوع صلاته بالليل والنهار، فذكر عشر ركعات، ثم قال: (وركعتي الفجر، أخبرتني حفصة أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها)، فكيف سمع منه أكثر من عشرين مرة قراءته فيها؟ وهو يخبر أنه حفظ الركعتين من حفصة عن النبي ﷺ؟!»[1].

ومن ذلك قول أبي حاتم في حديث: «خير الجيوش أربعة آلاف..»: «مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي ﷺ»[2].

وأما مراعاتها في قانون الرواية والشروط الخمسة التي اشترطها المحدثون لقبول الخبر فالمتأمل فيها يتبين له أثر مراعاة الدلائل العقلية في جميع الشروط، فالدلائل العقلية شاهدة بأن الأصل في الخبر العدم حتى يثبت بدليل، ومن هنا استنبط المحدثون نظرية الإسناد وشروط الحديث المقبول، ذلك أن هذا الأصل العقلي - المشترك بين جميع العقلاء - يتفرع عنه قواعد عقلية أخرى في نقد الخبر مثل أن الأصل في الإنسان الخطأ وعدم العدالة إلا أن يثبتا بدليل[3]، «فإن النقل إما أن يكون صدقا مطابقا للخبر، وإما أن يكون كذبا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه؛ فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقا بلا ريب»[4]، ومن هنا اشترط المحدثون شرطي العدالة والضبط في راوي الخبر.

ويتفرع عنه أيضا: عدم قبول الإسناد المنقطع، لاحتمال أن يكون الساقط مطعونا في عدالته أو ضبطه، فلا بد إذاً من معرفة درجة الراوي كما سبق، وسماعه ممن فوقه أيضاً، وقد شدد النقاد على هذا الشروط في أقوالهم والتزموا بها في أحكامهم، وبذلوا جهودا كبيرة للتأكد من سلامة المرويات من أسباب الشذوذ والضعف الخفي للوصول إلى معرفة الواقع الحقيقي للرواية، وكان من الأمور المقررة في منهجهم النقدي أن الحديث لا يستقيم فيه حسن الظن، كما قال عبد الرحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث»[5].

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن تلخيص أبرز نتائجه في:

- أن مراعاة الدلائل العقلية عند المحدثين كان مواكبا لنشأة النقد الحديثي في بداياته الأولى، فهو من صميم النقد الحديثي، ولم يكن منفصلا أو متأخرا عنه.
- أن النظر العقلي المقصود هو المبني على خبرة واسعة، وملكة في النقد، وعناية تامة بالسنة، وكثرة تمرس في النقد؛ وهو ما يمكن تسميته بالعقل «الحديثي».
- أن النظر في أحاديث الرواة واستقامتها سابق عند النقاد على الحكم في الرواة وبيان مراتبهم، والحكم على الرجال ثمرة النظر في أحاديثهم.
- أن من خصائص مراعاة الدلائل العقلية في النقد عند المحدثين: الدقة في التطبيق، والشمول والتوازن، والموضوعية والانضباط، والتكامل بين النظرية والتطبيق، والاتفاق في النتائج.
- أن الدلائل العقلية لا يمكن استخدامها في المجال النقدي من غير أدوات مناسبة ووسائل

(1) مسلم، التمييز (ص 207).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (3/ 488). وانظر مزيدا في: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 429)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (1/ 329).

(3) يقول ابن تيمية: «وأما قول من يقول: الأصل في المسلمين العدالة فهو باطل؛ بل الأصل في بني آدم الظلم والجهل كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾ (الأحزاب:72). ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان عن الظلم والجهل إلى العدل». ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (15/ 357)، وانظر: (14/ 38). ويقول ابن القيم: «وقول من قال: الأصل في الناس العدالة؛ كلام مستدرك بل العدالة طارئة متجددة والأصل عدمها، فإن خلاف العدالة مستنده جهل الإنسان وظلمه، والإنسان خلق جهولا ظلوما، فالمؤمن يكمل بالعلم والعدل وهما جماع الخير، وغيره يبقى على الأصل؛ أي فليس الأصل في الناس العدالة ولا الغالب». ابن القيم، بدائع الفوائد (3/ 273). وانظر فائدة جليلة لعلي بن سليمان المرداوي في: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (11/ 282).

(4) ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (13/ 347).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/ 35). والعقيلي، الضعفاء الكبير (1/ 9). والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص 345).

مساعدة لا بد من توفرها لدى الناقد حتى يقوم بعمله بكفاءة وجودة عالية، وقد بذل المحدثون جهودا فائقة ومثمرة في توفير هذه الأدوات المساعدة للنقاد.

- ويؤكد البحث أهمية دقة تطبيق الدلائل العقلية في النقد الحديثي عند النقاد، لأنهم العمدة في التطبيق، ويؤكد أن مخالفة أحد المتأخرين لما أجمع عليه النقاد يعزى لخطأ المجتهد في النظرية أو التطبيق.

ويوصي البحث بضرورة إبراز منهج المحدثين في مراعاة الدلائل العقلية في النقد مع التوقي والحذر عند استخدامها حتى يصل الباحث إلى نتيجة صحيحة، وحتى يقوم بعمله بجودة عالية.

المراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: الحميد، سعد. 1427هـ. علل الحديث. الطبعة الأولى، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: المعلمي، عبد الرحمن. 1371هـ. الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: عبد الخالق، عبد الغني. 1424هـ. آداب الشافعي ومناقبه. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تحقيق: أبو غدة، عبد الفتاح. 1390هـ. المنار المنيف في الصحيح والضعيف. الطبعة الأولى، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تحقيق: آل سلمان، مشهور. 1414هـ. الفروسية. الطبعة الأولى، دار الأندلس، حائل، المملكة العربية السعودية.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تحقيق: الأرنؤوط، شعيب. 1415هـ. زاد المعاد في هدي خير العباد. الطبعة السابعة والعشرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تحقيق: الإسكندراني، محمد. 1419هـ. بدائع الفوائد. الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: رشاد، محمد. 1411هـ. درء تعارض العقل والنقل. الطبعة الثانية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق: قاسم، عبد الرحمن. 1416هـ. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. الطبعة الخامسة، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن حبان، محمد بن حبان البستي. تحقيق: السلفي، حمدي. 1420هـ. كتاب المجروحين. الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن حجر، أحمد بن علي. تحقيق: المدخلي، ربيع بن هادي. 1404هـ. النكت على كتاب ابن الصلاح. الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: سعيد، همام عبد الرحيم. 1421هـ. شرح علل الترمذي. الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

ابن عدي، عبد الله. تحقيق: عبد الموجود، عادل. 1418هـ. الكامل في ضعفاء الرجال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أحمد. تحقيق: هارون، عبد السلام. 1399هـ. مقاييس اللغة. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو زهو، محمد. 1378هـ. الحديث والمحدثون. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.

أبو شهبة، محمد بن محمد. 1989م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين. الطبعة الأولى، مكتبة السنة، مصر.

الأعظمي، محمد مصطفى. 1400هـ. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه. الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: زايد، محمد. 1397هـ. التاريخ الأوسط. الطبعة الأولى، دار الوعي، القاهرة، مصر.

الجوابي، محمد طاهر. 1991م. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف. الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

الحكمي، حافظ بن محمد. 1433هـ. آراء لبعض المعاصرين حول منهج المحدثين في النقد عرض ونقد. الطبعة الأولى، وقف إبراهيم الوقيصي، المملكة العربية السعودية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تحقيق: الطحان، محمود. 1403هـ. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تحقيق: المدني، إبراهيم. 1416هـ. الكفاية في علم الرواية. الطبعة الأولى، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تحقيق: أوغلي، محمد. 1389هـ. شرف أصحاب الحديث. الطبعة الأولى، دار إحياء السنة، أنقرة.

الخطيب، عبد الله بن عبد الرحمن. 1425هـ. الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين. الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الدريس، خالد بن منصور. 1428هـ. العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية. الطبعة الأولى، دار المحدث، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الدريس، خالد بن منصور. 1428هـ. نقد المتن الحديثي. الطبعة الأولى، دار المحدث، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الدميني، مسفر بن غرم الله. 1415هـ. مقاييس نقد متون السنة. الطبعة الثانية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. تحقيق: الخطيب، محمد عجاج. 1404هـ. المحدث القاصل بين الراوي والواعي. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

رستم، أسد. 1423هـ. مصطلح التاريخ. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الزبيدي، محمد مرتضى. 1409هـ. تاج العروس من جواهر القاموس. الطبعة الأولى، دار الهداية، القاهرة.

الزهراني، محمد بن مطر. 1417هـ. تدوين السنة النبوية. الطبعة الأولى، دار الهجرة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السباعي، مصطفى بن حسني. 1402هـ. الاستشراق والمستشرقون. الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق: شاكر، أحمد. 1358هـ. الرسالة. الطبعة الأولى، مكتبة الحلبي، القاهرة، مصر.

الشوكاني، محمد بن علي. تحقيق: عزو، أحمد. 1419هـ. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

العقيلي، محمد بن عمرو. تحقيق: قلعجي، عبد المعطي. 1404هـ. الضعفاء الكبير. الطبعة الأولى، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

العمري، أكرم بن ضياء. 1422هـ. موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية. الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. 1424هـ. الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. 1433هـ. مقارنة المرويات. الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.

المرداوي، علي بن سليمان، د. ت، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: الأعظمي، محمد مصطفى. 1410هـ. التمييز. الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد. 1403هـ. صحيح مسلم، بدون رقم الطبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. 1406هـ. الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. تحقيق: العمران، علي. 1434هـ. آثار الشيخ المعلمي. الطبعة الأولى، عالم الفوائد، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

The Realization of Mental Evidences in Prophet's (PBUH) Traditions Criticism An Inductive Fundamental Study

Suleiman Abdullah Al-Saud

Department of Sunnis sciences, College of Shariah & Islamic Studies, Qassim University
Qassim, Saudi Arabia

ABSTRACT

Mentality has a premium status among narrators. Critics devoted their efforts in applying metal evidences in criticizing the Prophet's (PBUH) traditions. This had a great impact on improving the quality of the criticism process.

This work examines the level and characteristics of adopting mental evidences in narrators' criticism of Prophet's traditions and their approach in judging the traditions and their tellers. It also shows how mental evidences were implemented in formulating the governing rules of telling narrations and its acceptance. Furthermore, the work tracks the history of its adopting in criticism.

The work also analyzes the impact of applying mental evidences and define its applied controls throughout reviewing critics' comments and performance within such context.

The work emphasizes the importance of strict application of mental evidences rules in traditions criticism as the pioneers structured it. It also emphasizes that recent scholar contradiction to the agreement of pioneers' judgment is a result of failure to select proper theory or its application.

The work recommends that there is great need to carefully study and apply the narrators approach to mental evidences.

Key Words: Critical thinking, Narration rules, Tradition acceptance.